

استعراض لأهم آليات المراقبة الجبائية بالنظام الضريبي الجزائري A Review Of The Most Important Tax-Monitoring Mechanisms Of The Algerian Tax System

د. أحمد بساس¹، د. محمد دوة²

¹ جامعة عمار ثليجي - الأغواط (الجزائر)، bessasahmed2015@gmail.com

² جامعة عمار ثليجي - الأغواط (الجزائر)، lagnet.19@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/01

تاريخ القبول: 2020/09/06

تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري للمفاهيم المتعلقة بالمراقبة الجبائية والنظام الضريبي الجزائري، ومن جهة أخرى الإجابة على الإشكالية المطروحة حول أهم آليات المراقبة الجبائية بالنظام الضريبي الجزائري من خلال استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي تم عرض وتحليل كل من التحديات المفروضة على النظام الضريبي في الجزائر وإجراءات تحسين المراقبة الجبائية، حيث استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي لحل هذا الإشكال وخلصت الدراسة على أن ظاهرة الغش والتهرب الضريبي لها تأثير سلبي على جميع الأنظمة الجبائية حلولاً لهذه الظاهرة بتوظيف جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة لمحاربتها ومنها آليات المراقبة الجبائية.

الكلمات المفتاحية : مراقبة جبائية، نظام ضريبي، تهرب ضريبي.

تصنيفات JEL : H21 ، K34

Abstract :

This study aimed to provide a theoretical framework for the concepts related to tax control and the Algerian tax system, and on the other hand to answer the problematic about the most important tax monitoring mechanisms of the Algerian tax system through the use of descriptive and analytical approaches. Both challenges and challenges imposed on the tax system in Algeria were presented and analyzed Improving tax control, as we used both descriptive and analytical approaches to solve this problem. The study concluded that the phenomenon of fraud and tax evasion has a negative impact on all tax systems in the world and is more dangerous in countries where taxation is a resource for the state's public treasury, so the tax system seeks to find solutions to this The phenomenon employing all available means and capabilities to combat it, including tax control mechanisms.

Keywords: Tax Control, Tax System, Tax Evasion.

JEL Classification Cods : H21 ، K34

المقدمة :

منذ بداية هذه العشرية، كل نشاط تقوم به الإدارة الجبائية يجد تبريره في التوجه نحو العصرنة فضمن المحيط الخارجي الحالي المتميز بتعدد وتنوع وتعقد النسيج الجبائي، تتوسع أهداف الإدارة الجبائية في مجال المراقبة الجبائية، وأهمها الأهداف المالية قصد الحفاظ على مصالح الخزينة إلى نوعية الخدمة المقدمة وآجال معالجة الملفات والمساواة الجبائية، وكذا تشجيع التحضر الجبائي، وعليه فالإشراف الإداري الذي كان يتم من قبل على المستوى العملياتي تم إثراءه وأصبح يعمل على عدة متغيرات، انطلاقاً من المستوى الإستراتيجي إلى المستوى العملياتي فضمن هذه الظروف تعددت المتغيرات الواجب استعماها كأدوات أساسية لإدارة نجاعة المراقبة الجبائية، مما ترتب عنها آثار هامة على الإدارة الضريبية .

لهذا تشكل عصرنة الهياكل الجبائية عنصراً مهماً بل مصيري من أجل إنجاح الإصلاحات الأخرى للإدارة الجبائية، فمن الناحية التنظيمية، أصبح بمقدور الإدارة الجبائية أن تتطور تدريجاً ومن هذا المنظور يعتبر تحسين تسيير الضريبة وخدمة المكلف بالضريبة الغاية الرئيسية لجميع أنشطة الإدارة الجبائية حيث تساهم هذه الأنشطة في زيادة مردودية الضريبة وكذا تحقيق عدالة أكثر، وبالتالي فإن المراقبة الجبائية تمثل الوسيلة التي تحقق مبدأ المساواة أمام الضريبة حيث ترمي إلى ضمان التوازن في ظروف ممارسة المنافسة والحرص على استقرار المالية العامة، كما تُعتبر إجراءً ضرورياً لمكافحة التهرب الضريبي وذلك نظراً لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين والتي قد لا تعكس الحقيقة.

وفي إطار تفعيل آليات المراقبة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري تسعى الدولة إلى اتخاذ عدة إجراءات تشريعية وتنظيمية، إضافة إلى بعض التدابير التي تهدف بالأساس إلى إرساء نظام جبائي فعال قادر على تطوير وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة ومختلف الهيئات والإدارات الأخرى، وفي هذا السياق جاءت اشكالية الدراسة على النحو التالي:

اشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق ذكره، يمكن أن نخلص إلى الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهم آليات المراقبة الجبائية بالنظام الضريبي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

ولمعالجة موضوع الدراسة استدعى الأمر طرح الفرضيات التالية:

- وجود تحديات مفروضة على النظام الضريبي في الجزائر؛
- بلوغ التهرب الضريبي مستويات غير مسبقة بالرغم من سياسة لإصلاح الجبائي المنتهجة منذ أوائل التسعينيات؛
- وجود توجهات إستراتيجية لإجراءات المراقبة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري.

أهداف الدراسة:

تتجلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في الآتي:

- عرض لأهم آليات المراقبة الجبائية بالنظام الضريبي الجزائري؛
- إبراز أثر القوانين الضريبية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي؛

- الإحاطة بكل المفاهيم المرتبطة بالمراقبة الجبائية وآلياتها، النظام الضريبي الجزائري، الغش والتهرب الضريبي.

أهمية الدراسة :

ان استفحال ظاهرة التهرب الضريبي في المجتمع الجزائري أثر بشكل كبير على فعالية النظام الضريبي بحيث أصبحت هاته الظاهرة نقطة سوداء وهاجس كبير على المشرع الجزائري، كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في الأثر البالغ الذي تتركه هاته الظاهرة في تخفيض الوعاء الضريبي من جهة والرفع من مساهمات المكلفين بالضريبة الزهاء من جهة أخرى وهذا ما يقودنا إلى عرض وتحليل لأهم الإجراءات المتعلقة بتحسين فعالية النظام الضريبي وتقوية نظام المراقبة الجبائية.

منهجية الدراسة:

نظرا للطبيعة المتشابهة لهذا الموضوع تم استخدام المناهج والاساليب المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما، بحيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجزء النظري، وذلك من خلال إبراز مفهوم وأهمية الموضوع وتحليله تحليل دقيق اعتمادا على المعلومات المجمعة .

الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تتعلق بموضوع آليات المراقبة الجبائية بالنظام الضريبي الجزائري، والتي تم الإطلاع عليها من قبل الباحثين تتجلى في الآتي:

- قاسمي آسيا وحدادوفهمية، **الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها**، مقال مقدم لمجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2019، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة الجبائية باعتبارها أهم آليات مكافحة التهرب الضريبي وركيزة من ركائز الحوكمة الضريبية، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الحقوق الممنوحة للإدارة الضريبية في الجزائر لمباشرة إجراءات الرقابة الجبائية، إلا أن النتائج المسجلة من خلال المبالغ المالية خلال الفترة 2008-2016، أظهرت ضعف الرقابة الجبائية في مواجهة مشكلة التهرب الضريبي.

- خلوفي سفيان وبوجريوعبد الرؤوف، **دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014) دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة**، مقال مقدم لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جوان 2019، المركز الجامعي، ميلة، عالجت هذه الدراسة دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي استنادا لواقع النظام الضريبي الجزائري والتحديات التي يواجهها هذا النظام في ظل العديد من المعوقات من أهمها ظاهرة التعرب الضريبي، وخلصت الدراسة أنه عند التحكم في الرقابة الجبائية بشكل سليم قادرة على تفعيل التحصيل الضريبي.

- بساس أحمد، **أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2016، حيث طرح الباحث الإشكالية التالية: ما هي أدوات المراقبة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، ومدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؟ ليتوصل في الأخير إلى عدة نتائج من أهمها أن المراقبة الجبائية تعتبر الوسيلة الأولى لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، من خلال مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة الضريبية وتحمي المكلفين بالضريبة .

- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، عالج إشكالية البحث آثار التهرب الضريبي على أداء النظم الضريبية، مستعملا في ذلك مقارنة نظرية وتطبيقية على النظام الضريبي الجزائري، أين أراد الباحث التوصل فيما إذا كانت درجة فعالية النظام الضريبي تُحدد حجم الغش الضريبي، وخلص البحث إلى أن ضعف فعالية النظام الضريبي يؤدي بصفة مباشرة إلى ظهور أعراض ظاهرة التهرب والغش الضريبيين.

- ونادي رشيد، **"دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش (حالة الجزائر)"**، البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002 ركزت الدراسة على مدى فعالية جهاز الرقابة الجبائية في مكافحة الغش الجبائي، فرغم المعلومات التقنية الهامة التي تحتويها الدراسة، إلا أنها أكسبتها طبعة إدارية أكثر منها أكاديمية، كما أنها تناولت ظاهرة الغش الضريبي من الناحية التقليدية، ولم تتطرق إلى أنواعه الجديدة خاصة بظهور العوامة والتجارة الالكترونية، بالإضافة إلى أن الباحث لم يتوصل إلى تقييم أداء جهاز الرقابة الجبائية، وما يعتره من نقائص.

وبالنظر للدراسات السابقة، نرى أنها بالرغم من النقاط الكثيرة التي أثارها خاصة ما تعلق بالرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، إلا أنها افتقدت للتعمق أكثر في بعض الجوانب التي تناولتها دراساتها هذه مع التعرض للعديد من العناصر والنقاط التي لم يتم الإشارة إليها كاعتماد تشريعات النظام الضريبي لسنة 2020 وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة كتحدٍ للنظام الضريبي الفعال.

وللإجابة على هاته الإشكالية ارتأينا معالجتها من خلال التطرق للعناصر لتالية:

- التحديات المفروضة على النظام الضريبي في الجزائر؛
- أهم إجراءات تحسين المراقبة الجبائية في سياق إرساء نظام جبائي فعال؛
- أهم إجراءات دعم مكافحة التهرب الضريبي في ظل الإصلاح الضريبي في الجزائر؛
- تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة كتحدٍ للنظام الضريبي الفعال؛
- التوجهات الإستراتيجية لإجراءات المراقبة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري الحالي.

1- التحديات المفروضة على النظام الضريبي في الجزائر

تواجه الأنظمة الضريبية للدول بما فيها النظام الضريبي الجزائري تحديات همة إن على المستوى الداخلي، وإن على المستوى الخارجي، بالإضافة إلى تحديات أخرى مرتبطة بفلسفة النظام الاقتصادي المتبع، ويمكن حصر أهم التحديات في الآتي :

1-1- تحديات العوامل المرتبطة بالثقافة الجبائية (الوعي الجبائي) : يُقصد بالوعي الضريبي مدى إحساس الممول بأهمية وقداسة الضرائب، ولا شك أن عدم توفر هذا الإحساس لدى الممول يؤدي به إلى محاولة التهرب من دفع الضرائب والعكس صحيح، وعليه كلما ارتفع مستوى الوعي الضريبي كلما قلت ظواهر التهرب الضريبي، لهذا تقع مسؤولية توعية المكلفين (حسام، 2008، صفحة 78) على عاتق الدولة، إذ يجب عليها أن تقوم بتنفيذ برامج توعية ضريبية، وذلك من خلال وسائل

الإعلام المختلفة والتنظيمات السياسية والمهنية، بحيث تعمل الدولة على إيقاظ فكرة الواجب الضريبي بين المكلفين، ونشر فكرة التضامن والتكافل الضريبي بينهم.

1-2- حجم المنازعات الضريبية: تُعرف (طاهري، 2007، صفحة 5) المنازعات الضريبية على أنها تتولد عن تطبيق قانون الضرائب وتقوم بسبب امتناع المكلف بما فرضته الإدارة الضريبية أو في حالة قرب عن دفع الضريبة أو قيامه بالغش الضريبي، كما تعرف المادة (70) من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2020 على أنه (المديرية العامة للضرائب، 2020، صفحة 27) " تدخل الشكاوي المتعلقة بالضرائب أو الرسوم أو الحقوق أو الغرامات المعدة من قبل مصلحة الضرائب، في اختصاص الطعن التزاعي، عندما يكون الغرض منها الحصول إما على استندراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو في حسابها وإما الاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي"، ولقد أثبتت (خطراوي، 2007، صفحة 101) الدراسات الحديثة أنه لم يعد هناك أحد يُجادل في أن كفاءة الإدارة الضريبية قد تكون أهم من الناحية العملية من مجموعة قوانين الضرائب المكونة للنظام الضريبي الذي تتولى تطبيقه، فقد يكون لدينا نظام ضريبي مثالي من ناحية مراعاته لمختلف الأهداف التي يُناط به تحقيقها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ولكن لا تتسم الإدارة الضريبية التي تتولى أمره في تطبيقه بالكفاءة والفعالية المطلوبتين، فتكون النتائج المتوصل إليها غير مرضية وتترتب عليه منازعات، وبالتالي لا يُحقق هذا النظام مختلف أهدافه ويحكم عليه بالإخفاق.

1-3- الازدواج الضريبي: تثار ظاهرة الازدواج الضريبي عند إقرار أي نظام ضريبي ويعرف (محززي، 2004، صفحة 191) الازدواج الضريبي لدى العديد من مختصي المالية العامة بمشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها، ففي الازدواج الضريبي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبة وقد يحدث الازدواج الضريبي على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، ويترتب عليه زيادة العبء الضريبي، مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي وتشكك في فعالية النظام الضريبي، لذلك تعمل الدول ومن بينها الجزائر على علاج هاته الظاهرة سواء في النطاق الداخلي أو على الصعيد الدولي.

1-4- تحديات العوامل المرتبطة بالتجارة الإلكترونية: لقد كان (بوزيدة، 2006، صفحة 264) لفتح شبكة الانترنت آفاقا جديدة لتعميم العمليات التجارية العابرة للحدود، ووضعت النظام الضريبي المؤسس على مادية المعاملات التجارية أمام إشكالية عدم مادية المعاملات التجارية الإلكترونية، مما يثير إشكالية تواجد نمط تجاري مؤسس على الافتراضية والرقمية بجانب نظام ضريبي نشأ للتجارة التقليدية، وعليه فإن قصور النظام الضريبي في التطبيق على معاملات التجارة الإلكترونية يخلق بيئة غير تنافسية لصالح التجارة الإلكترونية، كما يهدد بتخفيض الإيرادات الضريبية التي تحصل عليها الدولة من التجارة الدولية، وعليه فإن النظام الضريبي يواجه على الخصوص الصعوبات التالية:

- صعوبة حصر وتحديد المجتمع الضريبي؛
- سهولة التهرب وعدم التصريح بالأرقام الأعمال والأرباح؛
- عدم وجود مستندات للقيام بعملية الفهم والمراجعة ؛
- عدم تأهيل الإطارات الجبائية بما يتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية.

1-5- تحديات العوامل المرتبطة بالفساد والاقتصاد الموازي: يُعرف الاقتصاد الموازي على أنه (لابد، 2012، صفحة 63)

يشمل كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة، والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة، أما الفساد فيعرف على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة (جبالي، 2007، صفحة 4) لتحقيق مكاسب شخصية.

وتتمثل أهم مظاهر الاقتصاد الموازي التي من شأنها أن تعيق فعالية النظام الضريبي في الآتي:

- تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي؛

- البيع والشراء بدون فورة؛

- استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بال شيكات.

أما آثار الفساد على القطاع الضريبي فتمثل خاصة في:

- تقديم تصريحات ضريبية تُظهر وعاءا ضريبيا غير حقيقي بعلم عون الضرائب، من دون القيام بأية تسوية؛

- التغاضي عن عدم تقديم التصريحات الضريبية من طرف مكلفين معينين، بالرغم من علم عون الإدارة الضريبية من أن هؤلاء المكلفين يمارسون أنشطة خاضعة للضريبة؛

- إخفاء لديون ضريبة لبعض المكلفين من طرف عون الضرائب مقابل الحصول على نسبة من هاته الديون.

1-6- تحديات العوامل المرتبطة بالتهرب الضريبي: يعرف الغش الضريبي بأنه التخفيض أو الامتناع بطريقة غير شرعية عن

دفع الضرائب المستحقة، كما أنه لا يُعتبر الخاضع للضريبة غاشا إلا إذا كان يقصد الغش وإلا كان خطأ وليس غشا (ونادي، 2002، صفحة 34)، ونماذجه متنوعة جدا كالأخطاء المتعمدة في التصريحات، تخفيض الإيرادات وتضخيم التكاليف، ويؤدي التهرب الضريبي (الغش الضريبي) إلى غياب عدالة النظام الضريبي، حيث يُمكن بعض المكلفين بتجنب العبء الضريبي وفي الجانب الآخر يوضع تحت وطأته مكلفون آخرون، وينتج عن ذلك عدم توزيع عادل للثروة في المجتمع (بساس، 2016، صفحة 24).

2- أهم إجراءات تحسين المراقبة الجبائية في سياق إرساء نظام جبائي فعال

تتعلق هذه الإجراءات بتحسين فعالية النظام الضريبي وتقوية نظام الرقابة الجبائية، والتي تتمثل على الخصوص في الآتي:

2-1-أولا : تبسيط وتخفيف النظام الضريبي

مع بداية سنوات التسعينات عرف التشريع الجزائري (La direction Générale Des Impôts, 2008, p. 7)

تغيرا جذريا مس عدة مجالات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وحيث ألما جاءت في إطار العولمة فإن هذه الإصلاحات قد تم الشروع فيها بغية إنجاح عملية إدماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال إنعاش الاستثمارات، وهذا ما تطلب تغيير النظام الضريبي تغييرا جذريا من خلال تبسيطه وتوجيهه نحو الأنظمة العصرية لفرض الضريبة في العالم، لهذا وجب على النظام الضريبي أن يتسم (مراد، 2011، صفحة 162) بالشفافية في إجراءات فرض الضريبة وفي تقييم رقم الأعمال لمختلف الأنشطة، كما أن استقرار النظام الضريبي يساهم في وضوح التشريع وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالربط والتحويل، مما يساعد بشكل كبير على تبسيط إجراءات الرقابة الجبائية ومن ثم تحسين نظامها، ومن أجل هذا تضمن التشريع

الضريبي الجزائري، خاصة سنة 2009 على إجراءات مهمة أدت إلى تبسيطه وتخفيفه نذكر منها على الخصوص (La Direction Générale Des Impôts, 2009, p. 5):

- تسهيل الإجراءات الجبائية من خلال تأسيس الملف الجبائي الوحيد والذي تُصنف وتُتابع فيه كل التصريحات المختلفة للمكلفين بالضريبة؛
- تبسيط إجراءات تسديد الضريبة على أرباح الشركات، بحيث يقوم المكلفون بالضريبة المعنيين بأنفسهم بعملية التصريح والدفع التلقائي للتسديدات الوقتية الثلاثة عن طريق التصريح الدوري، وكذا تسديد رصيد التصفية؛
- التصريح مسبقا لدى المصالح الجبائية المختصة إقليميا بتحويلات الأموال مهما كانت طبيعتها التي تتم لفائدة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين غير المقيمين في الجزائر؛
- إلغاء إلزامية تقديم مستخرج من الجداول المصفى بالنسبة لطلبات شطب السجل التجاري واستبداله بشهادة الوضعية الجبائية؛
- تطبيق إجراءات جديدة خاصة (La Direction Générale Des Impôts, 2012, p. 8) باسترداد الرسم على القيمة المضافة والذي يتمثل هدفه الأساسي في تقليص آجال عملية الاسترداد بصفة محسوسة.

2-2- إنشاء التحقيق المصوب

في إطار تدعيم مكافحة التهرب الضريبي من جهة، وتحسين وتفعيل نظام المراقبة الجبائية من جهة أخرى، تم إنشاء آلية رقابية جديدة تتمثل في التحقيق المصوب لحاسبة المكلفين بالضريبة لمدة تقل عن السنة (قاسمي وحدادو، 2019، صفحة 159) كما لا يتطلب من الخاضعين لهذا التحقيق سوي تقديم وثائق توضيحية عادية على غرار الفواتير ووصول الطلبات أو التسليم.. الخ

ويهدف هذا التحقيق الظرفي إلى زيادة فعالية المراقبة الجبائية عن طريق هذا النوع من التحقيق الذي يعتبر أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل تعمقا من التحقيق المحاسبي إذ أن خاصيته الانتظام والتصويب، بهذا التحقيق تمكن المراقبة الجبائية من اكتشاف التهرب الضريبي فور وقوعه.

2-3- عصنة الإدارة الضريبية

تشكل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي، والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة، وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي، وقد خضعت الإدارة الضريبية في الجزائر لعدة إصلاحات تهدف في مجملها إلى تطوير هيكلها، حيث شهدت بداية القرن الحالي (21) الشروع في تنظيمها قصد عصرتها، مما سمح لها بالانتقال من الإدارة الضريبية ذات الطابع الأفقي من حيث المهام، التسجيل، التحصيل، المنازعات، المراقبة، الخ (إلى الإدارة ذات الطابع العمومي (الرأسي) من حيث فئات المكلفين، وقد تميز التنظيم الجديد لهياكل الإدارة الضريبية على الخصوص في الآتي (بساس، 2016، صفحة 152):

- إنشاء مديرية العلاقات العمومية والاتصال ومديرية الإعلام والتوثيق من أجل تحسين العلاقات بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة؛

- إنشاء مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية، وهذا من أجل تحقيق إدارة ضريبة مركزة على المكلفين؛
- إنشاء مصلحة التحريات الجبائية تدعيما لأجهزة الرقابة الأخرى، وكذا مكافحة التهرب الدولي من خلال مراقبة تحويل الأموال إلى الخارج؛
- إحداث نظام معلومات جبائي يعتمد على قاعدة وطنية من المعطيات والبيانات الخاصة بجميع المكلفين بالضريبة، ويسير وفق التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال للربط بين مختلف هياكل الإدارة الضريبية؛
- تطوير وتأهيل أعوان الإدارة الضريبية، حيث يُعتبرون العنصر الأساسي في مقومات نجاح المنظومة الجبائية، لذلك تم تطوير أساليب التعيين والتأهيل، بحيث أصبح الانتقاء قائما على أساس علمي وموضوعي؛
- الالتزام بأفضل الممارسات الدولية الناجحة من خلال تحقيق الهدف المعلن من طرف الإدارة الضريبية وهو "إدارة في خدمة المواطن حقيقة واقعية".

2-4- دعم ومواصلة التوأمة بين المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للمالية العمومية الفرنسية

- تمس عملية التوأمة المؤسسية بين المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للمالية العمومية الفرنسية المحددة مدتها بثمانية عشر (18) شهرا أربعة (04) جوانب هي (La Direction Générale Des Impôts, 2012, صفحة 7):
- ### 2-4-1- تنظيم المصالح وتحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة : حيث تسعى من خلاله الإدارة الضريبية لتحقيق الآتي:

- إنشاء تدابير جديدة لاستقبال المكلفين بالضريبة تحت اسم " مرجع نوعية الخدمات " والمتضمن الالتزامات النوعية المستمدة من أفضل الممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال؛
- إعداد تعليمات عامة ودليل منهجي حول مرجع نوعية الخدمات ؛
- تحديد خمس (05) مؤشرات هي : شروط الدخول والتكفل، نوعية الخدمة المقدمة، احترام الآجال والإصغاء للمكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى مؤشر إجمالي لنوعية الخدمة، وهذا من أجل تقييم وتصنيف نوعية الخدمة المقدمة على مستوى كل مصلحة محلية؛
- تنظيم دورة تكوينية للمكونين في مجال الاستقبال؛
- إنشاء " المحرر الجبائي " كحماية قانونية ممنوحة للمكلفين بالضريبة.

2-4-2- تحسين إجراءات الرقابة الجبائية : كانت المهام الأساسية للخبرة (La Direction Générale Des

- Impôts, 2011, p. 6) التي قام بها الخبراء الفرنسيون والجزائريون في إطار التوأمة هو الفحص والبحث عن أفضل التطبيقات فيما يخص التنظيم وعمل المصالح المكلفة بالمراقبة الجبائية من خلال الوقوف على:
- تنظيم الإدارة الضريبية للرقابة الجبائية؛
 - كيفية البحث عن الوسائل القانونية لتطوير الرقابة الجبائية؛
 - طرق اختيار المكلفين بالضريبة للخضوع للرقابة الجبائية؛

- طرق الرقابة الجبائية في الميدان للمهنة الحرة والخواص، الإخضاع التناقضي والتلقائي، حقوق والتزامات المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية.

وبعد ثمانية عشر (18) شهرا من عمل هاته اللجنة تخللتها زيارة دراسية لفرنسا خلصت على (La Direction Générale Des Impôts، 2012، صفحة 7):

- إنشاء شبكة لتحليل المخاطر بهدف وضع برجة عقلانية للرقابة الجبائية تقوم على أساس معايير وثوابت من البيانات التقنية أو الواقعية التي من الممكن أن تُسلط الضوء على التناقضات والتصرفات غير المعقولة المؤدية لاختيار موضوعي وعقلاني للمكلفين بالضريبة الخاضعين للمراقبة الجبائية؛

- إعادة تأطير حالات الرفض المحاسبي من خلال تعريف قانوني أكثر وضوحا لحالات ومعايير الرفض المحاسبي، إعداد عتبات الأهمية فيما يتعلق بالآثار الجبائية الناتجة عن الفروقات الملاحظة التي تسمح باتخاذ القرار بشأن خطورة الأخطاء الملاحظة، وإجبار المحقق على إثبات الطبيعة غير الحاسمة للمحاسبة المقدمة، وبالتالي فإن إشكالية عبء الإثبات تقع على مسؤولية الإدارة الضريبية.

2-4-3 تحسين وتنظيم الإجراءات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة : وهذا من خلال التركيز على الآتي:

- إجراء معاناة وتحليل الواقع الموجود، بالمقارنة بأنظمة التسيير والمراقبة المتبعة من قبل إدارتي الجمارك الفرنسية والإسبانية ؛
- إعادة النظر في التشريع الخاص بالضرائب غير المباشرة والصادر بموجب الأمر رقم (104) المؤرخ في 12/09/1976، وهذا بإدراج مصطلحات وتعريف جديدة، تسهيل وتطوير الإجراءات المتعلقة بالوعاء، التحصيل والمراقبة الميدانية للضرائب غير المباشرة من خلال إعداد "سندات حركة" جديدة، وتكليف المتعاملين المعتمدين بتسيير هذه السندات مع احتمال إلغائها نهائيا وتعويضها بسندات إلكترونية، وفي مرحلة لاحقة تسطير برنامج تكوين ينتهي بإنشاء وتنصيب هياكل متخصصة .

2-4-4 تخفيف الإجراءات النزاعية وتقليص آجال دراسة الملفات : خلصت الخبرة التي تمت على مستوى مصالح المنازعات إلى ضرورة تحقيق الإجراءات الآتية:

- إعداد أداة معلوماتية تحت اسم وسيير (OUASIR) لمتابعة النشاط النزاعي على المستويين المركزي والمحلي؛
- وضع إجراء جديد لاسترداد قروض الرسم على القيمة المضافة بهدف تخفيض آجال الاسترداد؛
- تبسيط نظام الشراء بالإعفاء؛
- إدراج مبدأ لا مركزية القرارات النزاعية ووضع حيز التنفيذ إجراء تفويض الإمضاء وإعادة النظر وتنظيم مسار معالجة الشكاوي ابتداء من تاريخ إيداع الشكاوى إلى غاية إمضاء القرار النزاعي وتبليغه للشاكي وذلك لجعله أكثر مرونة؛
- تحسين تسيير لجان الطعن، وفي هذا الإطار وبمناسبة عرض المدير العام للضرائب لتقرير التوأمة صرح بأن الإدارة الضريبية بصدد التخفيض الآلي للتسويات الجبائية الناتجة عن الفرض التلقائي، وهذا بهدف تقليص الشكاوى الناتجة عن تطبيق هاته الطريقة أثناء المراقبة الجبائية.

3- أهم إجراءات دعم مكافحة التهرب الضريبي في ظل الإصلاح الضريبي في الجزائر

فضلا عن الإجراءات والوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية التي سخرتها الإدارة الجبائية (خلوفي وبوجريو، 2019، صفحة 212) في سبيل التقليل من حدة الغش والتهرب الضريبي، فهي كذلك تعتمد على الإجراءات العملية ويقصد بها مجموع العمليات الميدانية التي من شأنها حصر الممارسات التدليسية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استهداف قطاع معين من النشاط الاقتصادي الذي ينتشر فيه الغش والتهرب الضريبي بشكل مستفحل، وفي هذا الإطار اتخذت الدولة عدة إجراءات ردعية من شأنها تدعيم الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي ومن أهمها:

3-1- تقوية نظام الرقابة الجبائية لمحاربة التهرب الضريبي: مكنت مختلف قوانين المالية من تطوير وتقوية نظام الرقابة الجبائية من خلال إجراءات عديدة نذكر منها الآتي:

- نصت أحكام المادة (402) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020 على أنه (المديرية العامة للضرائب، 2020، صفحة 82) يترتب قانونا عن التأخير في دفع الضرائب والرسوم تطبيق عقوبة قدرها 10% عندما يتم الدفع بعد أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ الاستحقاق، وفي حالة عدم التسديد في أجل ثلاثين (30) يوما الموالية للأجل المحدد أعلاه تطبق غرامة تهديدية قدرها 3% عن كل شهر تأخير أجزء منه؛

- إلزام صناع التبغ المعتمدون قانونا صيغة المودع وجوبا والخضوع لالتزامات مختلفة تتمثل في مسك المحاسبة حسب المواد والخضوع لقواعد الرقابة الجبائية؛

- ممارسة (المديرية العامة للضرائب، 2020، صفحة 25) مختلف حقوق الإطلاع على الوثائق المنصوص عليها لصالح الإدارات الضريبية من أجل مراقبة تطبيق التنظيم الخاص بالصرف، كما تلزم المؤسسات المعنية إرسال كشف شهري عن عمليات تحويل الأموال إلى الخارج التي تقوم بها لحساب زبائنهم خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الذي يلي عملية التحويل؛

- كل من يجعل الأعوان المؤهلين لمعاينة (المديرية العامة للضرائب، 2020، الصفحات 29-30) المخالفات المتعلقة بالتشريع الجبائي في وضع يستحيل عليهم فيه أداء وظائفهم تطبيق غرامة جبائية يتراوح مبلغها بين 1.000 و 10.000 دج وتكون هذه الغرامة خارجة عن تطبيق العقوبات الأخرى المنصوص عليها في النصوص السارية المفعول، كلما كان تقدير التدليس ممكنا.

3-2- إنشاء الملف الوطني للمدّانين بالغش : في إطار مكافحة الإدارة الضريبية للغش والتهرب الضريبي، وكذا الطرق

التدليسية التي يتم استعمالها من طرف المكلفين بالضريبة الذين يفتقدون للحس الضريبي، تم إنشاء ملف وطني للمدّانين المشترك فيه كل من الإدارة الضريبية، إدارة الجمارك وإدارة التجارة، حيث أنشئ بموجب المادة (13) من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، والتي نصت على أنه (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006، صفحة 5) "يؤسس لدى المديرية العامة للضرائب بطاقة وطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية".

ويتم من خلال هذا الملف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بماته الفئة سواء الممتنعين عن أداء واجباتهم الجبائية أو المدانين بالتهرب الضريبي، وتم إعداد هذا الملف بواسطة الإعلام الآلي، حيث يسمح بتحديد الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات جبائية أو جمركية من أجل حصر الممارسات التدليسية وتنظيم عمليات المراقبة الجبائية حسب كل حالة، والهدف من إنشاء هذا الملف هودفع المدلسين إلى تغيير سلوكياتهم وإتمام التزاماتهم الجبائية، وبأخذ بعين الاعتبار لأهمية هذا الملف ومجال استعماله فالمكلفون الذين يسجلون في هذا الملف هم على الخصوص:

- المكلفون الذين أودع في حقهم شكاوي بممارسة غش ضريبي؛
- المكلفون الذين لا يتعلقون بقطاع عمومي، والمدنين بالضريبة ذوي المساهمة الجبائية الكبيرة والذين يكونون محل إجراءات ردعية والذين يتجاوز دينهم الجبائي عشرة ملايين (10.000.000) دج وكذلك المكلفين الذين يحتمل ارتكابهم للغش ويتجاوز دينهم الجبائي لسنة واحدة خمسة ملايين (5.000.000) دج؛
- المكلفون غير المقيمين بالجزائر والذين صرحوا بعناوين غير صحيحة، غير كاملة أو وهمية من أجل التملص من التزاماتهم الجبائية؛

وتجدر الإشارة إلى أنه يترتب على التسجيل في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية والتجارية، وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة إجراءات ردعية عديدة نصت عليها المادة (29) من القانون التكميلي لسنة 2009 .

3-3- تفعيل العقوبات المفروضة على التهرب الضريبي: مع كل الإجراءات المتخذة لمنع التهرب الضريبي لم تنجح أي دولة من الدول في منعه كليا، ولذلك تضطر الدول من بينهم الجزائر توقيع عقوبات على المتهربين المخالفين للقانون، والواقع أن تقرير الجزاءات والعقوبات قد يُفيد أيضا في منع التهرب الضريبي، ذلك أن التهديد بتطبيقها قد يؤدي إلى امتناع بعضهم عن هاته الظاهرة، أو على الأقل يجعل بعضهم يتردد في الإقدام عليه والعقوبات هي طريقة فعالة لمنع التهرب بشرط أن تُفعل، وقد تكون هذه العقوبات مالية وجزائية، والعقوبات المالية هي الأكثر شيوعا (بساس، 2016، صفحة 157)، وقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات جبائية خاصة بمكافحة الغش والتهرب الضريبي يبقى فقط الحرص على تفعيلها في مختلف المصالح المعنية بماته الظاهرة.

3-4- إنشاء رقم التعريف الجبائي (NIF): نصت المادة (41) من قانون المالية لسنة 2006 على أنه " تحدد المديرية العامة للضرائب رقم التعريف الجبائي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وكذا الهيئات الإدارية".

ورقم التعريف الجبائي هو رقم وحيد يعرف به المكلف بالضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا يهدف إلى عقلنة وتبسيط وعصرنة وتسهيل عمل الإدارة الضريبة، كما يساعدها على إنشاء نظام تسيير قاعدة البيانات الجبائية"، كما أنه يعتبر وسيلة لا مفر منها للتسيير الحديث للضريبة.

وتجدر الإشارة إلى أن رقم التعريف الجبائي يساعد الإدارة الضريبية على الإلمام بكل أنواع أنشطة المكلفين وأماكن ممارستها، لذا يجب على كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المداولين نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، أن يشيروا إلى رقم التعريف الجبائي على كل الوثائق المتعلقة بنشاطهم، وعدم تقديم رقم التعريف الجبائي يؤدي على الخصوص إلى:

- تعليق تسليم مختلف الشهادات بما فيها شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- تعليق التخفيضات المنصوص عليها في المادتين (219) الفقرة 1 و(219) مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛

- تعليق إتمام إجراءات التوطين البنكي والجمركي المتصلة بعمليات التجارية الخارجية.
3-5- الإجراءات الخاصة بالمستوردين : يعرف هذا النشاط الكثير من أعمال الغش والتهرب الضريبي إذ أن الدولة تتكبد خسائر كبيرة جراء الممارسات غير الشرعية التي يقوم بها المستوردون منها ما قد أكتشف وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، ومنها ما لم يزل مستترا ولم يُكتشف بعد، ومن أجل التقليل من هذه الممارسات تم اتخاذ التدابير التالية:
- ضرورة الانطواء تحت غطاء شركة أو مؤسسة ذات رأسمال محدد، حيث نصت المادة (13) من قانون المالية التكميلي لسنة 2005 على أنه " لا يمكن أن تمارس نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، إلا من قبل الشركات التي يساوي أوفوق رأسمالها عشرين مليون (20.000.000) دج، محررا كليا، كما يمكن تحديد شروط أخرى ترتبط لا سيما بخصوصيات المحلات الموجهة لإيواء النشاطات، وتمنح فترة انتقالية مدتها خمسة (5) أشهر للسماح للمتعاملين الاقتصاديين للامتثال للأحكام الجديدة؛

- الاستعانة بمحافظ الحسابات، حيث نصت المادة (12) من القانون السالف الذكر على أنه " يتعين على الجمعيات العامة للشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تعين، ابتداء من السنة المالية 2006 ولمدة ثلاث (3) سنوات مالية محافظ حسابات أو أكثر يتم اختيارهم من بين المهنيين المسجلين في جدول المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات وفي حالة عدم تعيينه من قبل الجمعية العامة، أو في حالة وجود مانع أرفض أحد أو عدد من المحافظين المعيّنين، يتم تعيينهم أو تعويضهم بأمر من رئيس المحكمة المختص في مقر الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويعاقب المسيرون الذين لم يقوموا بتنصيب محافظ أو محافظي الحسابات في وظيفته أو في وظيفتهم بغرامة من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج؛

- إنشاء رسم التوطين البنكي، حيث نصت المادة (02) من نفس القانون على أنه " يؤسس رسم خاص للتوطين المصرفي يطبق على عمليات الاستيراد يقدر بـ 10.000 دج عند كل طلب يتعلق بفتح ملف توطين مصرفي خاص بعمليّة الاستيراد".

وكان الهدف من هذه الإجراءات هو تتبع عمليات الاستيراد التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، مما يساعد على مراقبتهم، ومنه الحد من عمليات الغش والتهرب الضريبي، حيث لا يمكن منح هذا الرسم للمستوردين الغشاشين، وبالتالي إقصائهم من ممارسة نشاط الاستيراد والذي يعد أكبر ميدان للغش والتهرب الضريبي.

4- تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة كتحدي للنظام الضريبي الفعال

تسعى الإصلاحات الضريبية (مراد، 2011، صفحة 167) دوماً إلى تخفيف حدة التوتر الموجودة بين المكلف والإدارة الضريبية قصد إحداث تجاوب وتصالح من شأنه أن يقلل من حالات التهرب، وذلك بكسب ثقة المكلف والذي يكون ثمرة لعلاقة حسنة مع الإدارة، لذلك يجب أن تكون العلاقة قائمة على مبدأ من العلاقات الإنسانية بعيداً عن العداوة والحساسيات موجهة نحو إضفاء روح التعاون والتضامن بين المكلف والإدارة الضريبية، ففي الوقت الذي يعرف فيه الاقتصاد الوطني تحولات

عميقة كانت وما زالت الإدارة الضريبية تُكيف هياكلها وطريقة تسييرها مع متطلبات السوق مع الحفاظ على تنظيمها المبني على مبدأ مركزية التوجيه ولا مركزية التنفيذ (ناصر، 2002، صفحة 148)، وعليه أصبح تطوير الوعي الجبائي تحديا كبيرا لضمان ارساء نظام ضريبي فعال ينبغي على الإدارة الضريبية رفعه.

ولقد مضى وقت طويل منذ شروع الإدارة الضريبية في إصلاح هياكلها، حيث تم إحداث هياكل جديدة فيما عرفت هياكل أخرى تغييرات جذرية، غير أن هذه الإصلاحات لن يكون لها أي أثر إذا لم ترافق مجموعة من الأنشطة التكميلية الهادفة أساسا إلى الإعلام والاتصال إلى جانب مجالات أخرى للضرائب، كالتشريع الذي يجب أن يكون أكثر تبسيط ووضوح وفي متناول الجمهور، والمنازعات التي يجب أن تكون معالجة في آجال معقولة، والرقابة الجبائية التي يجب أن تكون أكثر مرونة وأحسن استهدافا.

ومن أجل الوصول إلى تنمية الوعي الجبائي لمختلف فئات المكلفين وضمان مصداقية الإدارة الضريبية اتجههم قامت هاته الأخيرة بعدة إجراءات نذكر منها على الخصوص:

4-1- تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة: في سبيل تحقيق مبادئ الرقابة الجبائية وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية ومستعمليها مكنت قوانين المالية المختلفة من تعزيز الضمانات الممنوحة لفائدة المكلفين بالضريبة، وذلك سواء فيما يخص الرقابة الجبائية أو المنازعات، وهذا بهدف كسب ثقة مستعمليها في عدالة ونزاهة الرقابة وجعلهم يتعاملون بأكثر ليونة مع أعوان الإدارة الضريبية، ومن بين هاته الضمانات نذكر الآتي:

- التشريعات الجبائية (القوانين المالية والقوانين الضريبية)، هي بمثابة حدود لأي تصرف تقوم به الإدارة الضريبية؛
- الالتزام من خلال عقيدة الإدارة الضريبية التي تعتمد على ما لديها من تعليمات ومناشير مفسرة للتشريعات الجبائية؛
- عدم القيام بأية تسوية دون إشعار المكلف عن طريق رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام في أجل لا يقل عن 30 يوما؛
- الأخذ بعين الاعتبار للإجابات المستلمة من طرف المكلفين بالضريبة؛
- حق المكلف في الاعتراض على قرار الإدارة الضريبية.

4-2- إنشاء مديرية العلاقات العمومية والاتصال: يتمثل دورها الأساسي في دراسة واتخاذ التدابير المناسبة من أجل تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة والسهر على التطبيق الفعلي لهذه التدابير من طرف المصالح.

4-3- إنشاء الهيئات المكلفة بالاتصال على المستوى المحلي: وهذا من خلال استحداث وتدعيم المصالح التالية:

4-3-1- خلايا الاستقبال على مستوى المديريات الجهوية والولائية للضرائب : هدفها الرئيسي التكفل باستقبال الخاضعين للضريبة على المستويين الجهوي والولائي؛

4-3-2- مصلحة الاستقبال على مستوى مديرية كبريات المؤسسات: تتولى هذه المصلحة استقبال وإعلام الخاضعين للضريبة، وكذا التعاون والتنسيق مع الهيئات المتواجدة على المستوى المركزي على إعداد إستراتيجية الاتصال؛

4-3-3- مصلحة الاستقبال على مستوى مراكز الضرائب: تقوم هذه المصلحة باستقبال وتوجيه الخاضعين للضريبة التابعين إقليميا لهذه المراكز وكذا التكفل بالمكلفين بالضريبة الجدد؛

4-3-4- مصلحة الاستقبال على مستوى المراكز الجوارية: تتولى هذه المصلحة منح كل المعلومات الضرورية للمكلفين بالضريبة التابعين إقليميا لهذه المراكز وتوزيع الوثائق الجبائية وتنظيم المواعيد.... الخ .

4-4- تعزيز اللقاءات بالجمعيات والاتحادات المهنية: تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال تعزيز مثل هذه العلاقات إلى تحسين مستوى الإعلام الجبائي لدى الجمعيات والاتحادات المهنية (المديرية العامة للضرائب، 2009، صفحة 16) التي تشكل أكبر فئة من الخاضعين للضريبة، خاصة عندما يتعلق الأمر بإعداد نصوص تشريعية أو طرح سياسة جبائية جديدة تخص هذه الفئات.

4-5- العلاقات مع وسائل الإعلام التي تعتبر وسيطا أساسيا بين الإدارة الضريبية والجمهور: هذه الوسائل عبارة عن أداة أساسية لنشر المعلومة الجبائية، خاصة ما يتعلق بالقوانين المالية أو أية تعديلات تشريعية، وضمن نشاط اتصالها بوسائل الإعلام، أجرت مديرية العلاقات العمومية والاتصال عدة حوارات مع مختلف الوسائل المكتوبة، السمعية والبصرية.

4-6- ترقية وسائل الاتصال الحديثة كموقع واب الخاص بالمديرية العامة للضرائب: أضحت الإعلام عن طريق الإنترنت شائع الاستعمال، لهذا أولت المديرية العامة للضرائب موقعها الإلكتروني اهتماما كبيرا، وهذا من خلال إثرائه بمعلومات جبائية وتحسينه بعد كل تعديل يمس التشريع الجبائي، ويهدف ترقية هذه الوسيلة الإعلامية الحديثة طورت المديرية العامة للضرائب برنامجا جديدا لموقعها من خلال إثراء محتواه بمزيد من المعلومات المتعلقة بالمزاي الجبائية الممنوحة قانونا، بالإضافة إلى وثائق جبائية معينة كالقوانين الضريبية، المطويات... الخ.

5- التوجهات الإستراتيجية لإجراءات المراقبة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري الحالي

بالرغم من أن الإدارة الضريبية تتمتع بكل من الوسائل القانونية والصلاحيات أثناء أدائها لمهامها الرقابية، إلا أن النظام الضريبي الجزائري الحالي (2020) استحدث عدة وسائل أخرى تمثلت في التوجهات الإستراتيجية للمراقبة الجبائية نذكر منها على الخصوص الآتي:

5-1- الأبحاث الجبائية الخارجية : يتم استغلال المعلومة الجبائية من طرف مصالح الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء، في التحصيل وأيضا في مراقبة تصريحات المكلفين، وهذه المعلومات تُستغل على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، لهذا فالبحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضع بين أيدي المصالح العملية من أجل تسخيره في الترجمة وتنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية، وهذا ما يتطلب أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية، والتي تتمثل خاصة في حق الإطلاع (المواد من 45 إلى 64 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2020) وحق إجراء التحقيق (المواد من 18 إلى 21 من نفس القانون السالف الذكر).

5-2- عقلنة برمجة الرقابة الجبائية : بما أن المعلومة الجبائية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو بطرق غير مباشرة ونظرا للأهمية التي تكتسبها المعلومات الجبائية في اكتشاف التهرب والغش الجبائي، لهذا تخضع هاته الأخيرة التي ترسلها المصالح العمالية، بمديرية الأبحاث والتدقيقات، إلى تحليل المخاطر لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة، بناء على الملاحظات والسلوكيات الاحتيالية، وعليه يركز إسهام الترجمة في فعالية الرقابة الجبائية على

الأدوات ذات مصداقية، التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر، وبالإضافة إلى هذه الأدوات، تستند الإدارة الضريبية على إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات من أجل عقلنة برمجة الرقابة الجبائية؛

5-3- تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق: تعتمد الإدارة الضريبية على عدة وسائل (المديرية العامة للضرائب، 2012، صفحة 7) في مجال الرقابة ومكافحة مختلف أشكال الغش الجبائي، ويتعلق الأمر بالتحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة وكذا التحقيق المصوب في المحاسبة، وعليه فإن وضع إستراتيجية الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في اختيار نوعية الرقابة المتبعة، حسب الرهانات الجبائية، وبالتالي فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخص عمليات المراقبة المختلفة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة بالإضافة إلى حالات التهرب الجبائي، فمثلا التحقيق المصوب في المحاسبة فيصلح أكثر لحالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة، في حين التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة فيصلح لحالات عدم التوافق في نتائج المقارنة بين من جهة، المداخل المصرح بها من قبل الأفراد ومن جهة أخرى لممتلكاتهم ووضعتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة .

5-4- تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية: تعتمد عملية الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة المخول لها قانونيا للقيام بذلك، حتى تمارس بطريقة منظمة وجيدة وناجعة، وتعزيزا لذلك فقد حول المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة مجموعة من الصلاحيات والحقوق التي لا بد من الاستناد عليها لأداء مهمتهم الرقابية، مما يتعين على مديرية الأبحاث والتدقيقات التي تمتد اختصاصها على مستوى التراب الوطني متابعة وتقييم الرقابة الجبائية على مستوى كل هاته الهياكل والأجهزة بحيث تساعد عملية المتابعة والتقييم على التحكم في نجاعة صيرورة الرقابة الجبائية، مما أدى إلى وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة التزاعات في حالة عدم رضي المكلف على قرارات الإدارة الضريبية.

5-5- إنجاح عملية تطوير تعداد الخققين كما ونوعا : إن مسألة الاعتماد على العنصر البشري باتت في حكم المؤكد، ولا مجال للحديث اليوم عن مدى أهمية الموارد البشرية في تجسيد الخطط والبرامج والقيام بالأفعال ومن ثمة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إن من جانب الدول والحكومات أو من جانب المؤسسات، سواء كانت خاصة أو عمومية، وعلى هذا الأساس اعتبر العنصر البشري المحرك المحوري لأي مشروع مهما كانت طبيعته، وكما هو معروف في أدبيات إدارة الأعمال " بأن الإنسان قبل المشروع " وما دام الأمر كذلك، فإنه يتعين مد المزيد من الدعاية والاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها ورفع من أدائها باستمرار، ولن يتأتى هذا إلا بفضل ممارسة التكوين ممارسة علمية موجهة لتلبية احتياجات المؤسسة والاستجابة لخصوصياتها في ظل محيط يتسم بالتقلب والمفاجآت، وهذا المحور يمثل مركز اهتمام الإدارة الضريبية، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز تعداد الموظفين المعنيين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة، وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى، وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع، بالإضافة إلى وضع مخطط لحماية الموظفين أثناء تأدية مهامهم وتفعيل النظام المعلوماتي (قاسيمي وحدادو، 2019، صفحة 166).

ويهدف هذا التأطير إلى شغل الفارق بين القدرات الحالية والقدرات الضرورية لتطوير أداء المراقبة الجبائية لأعوان الإدارة الضريبية المكلفين بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، لهذا تم تحديد هدفين أساسيين لهذا المحور، الأول يتمثل في دعم المراقبين الجبائيين والثاني يتمثل في تحسين أداء جودة المراقبة الجبائية.

وفي هذا الإطار قررت المديرية العامة للضرائب دعم مصالحها بتوظيف ستة مائة (600) مفتش رئيسي من خلال التدريب الأولي لمدة سنة لدى المدرسة الوطنية للضرائب، أما فيما يخص التدريب والتطوير لمواردها البشرية، وبعد التأكد من أهمية هاته العملية بالنسبة للإدارة الضريبية لهذا قررت هاته الأخيرة القيام بتكوين مستمر مع مراقبة دقيقة لهذا التكوين اللامركزي من ناحية المادة ونوعية التكوين، حيث تم تحديد ثلاثة (3) مراكز للإشراف على هاته العملية الهامة وهي :

– المدرسة الوطنية للضرائب وتتكفل بالتكوين الوطني؛

– المعاهد الوطنية للتكوين المتخصص المهني، وتتكفل بالتكوين الجهوي لكافة أعوان الضرائب الآخرين، حيث خص التكوين المحاور التالية: النظام المحاسبي المالي وإتقان أدوات الإعلام الآلي.

– المصالح التشغيلية (التكوين بمكان العمل بمبادرة المسؤولين المحليين) وتتكفل بتكوين كافة أعوان الضرائب بالمديريات الولائية، حيث يتضمن التكوين على الخصوص النظام المحاسبي المالي وإتقان أدوات الإعلام الآلي، بالإضافة إلى شرح أهم ما جاء من تشريعات وقوانين، حيث خص التكوين المحاور التالية : النظام المحاسبي المالي الجديد بالنسبة لأعوان الوعاء والمراقبة الجبائية، إدارة السلوك بالنسبة للإطارات العليا بالإضافة إلى تكوين المكونين .

الخاتمة :

إن ظاهرة الغش والتهرب الضريبي لها تأثير سلبي على جميع الأنظمة الجبائية في العالم وتشتد خطورتها أكثر في البلدان التي تُمثل فيها الجباية مورد للخزينة العامة للدولة، لذلك يسعى النظام الضريبي إلى إيجاد حلول لهذه الظاهرة بتوظيف جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة لمحاربتها ومنها وسيلة المراقبة الجبائية والتي تعد أهم الإجراءات الضرورية المتخذة لمكافحة، كما أنها تكتسي أهمية بالغة وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي الجزائري الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة والتي قد لا تعكس الحقيقة، لذلك تقوم الإدارة الجبائية بعدة أشكال للرقابة الجبائية والتي تعتبر العنصر المهم والفعال لأي إدارة جبائية وذلك للدور الذي تلعبه في كشف التلاعبات المحاسبية وطرق الغش المختلفة واسترداد المبالغ المستحقة.

غير أنه وبالرغم من كل ما تتمتع به المراقبة الجبائية من سلطات وإمكانيات تم تسخيرها من طرف الإدارة الضريبية من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الإيرادات الجبائية مع أقل ما يمكن من التكاليف، بالإضافة إلى وضع حد للتهرب الضريبي بشتى أنواعه، إلا أنها مازالت بحاجة ماسة لتذليل بعض الصعوبات التي قد يتم مصادفتها أثناء عملية المراقبة كالصعوبات الخاصة بعدم مواكبة النظام الضريبي الجزائري للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وهذا بعدم صلاحية الأساليب التي تستخدمها المراقبة الجبائية لتطبيقها في مراقبة أنشطة التجارة الإلكترونية وحتى أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات.

التوصيات :

من خلال ما تم عرضه يمكن اقتراح جملة من التوصيات نراها ضرورية وفي نفس الوقت كفيلة بزيادة فعالية الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري من منظور تفعيل نذكر منها على الخصوص الآتي:

- العمل على تحسين شفافية النظام الضريبي وتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية ؛
- إيجاد إدارة عصرية فعالة ومرنة، لا تتمثل في الهياكل والتجهيزات فقط، بقدر ما يركز على نوعية الموارد البشرية، وإيجاد الأعوان الجبائيين ذوي الكفاءة العالية ؛
- سد جميع الثغرات التي يُتيحها النظام الضريبي كوسيلة إضافية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؛
- العمل على تطوير النظام الضريبي من خلال صياغة تشريعات جديدة تتوافق وطبيعة التعاملات الإلكترونية ؛
- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية تكوين وتأهيل أعوان الضرائب لكل جديد يتعلق بالتشريع الجبائي والحاسبي.

المراجع

1. أحمد بساس. (2016). أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر.
2. آسيا قاسمي، و فهيمة حدادو. (ديسمبر، 2019). الرقابة الجبائية في الجزائر و سبل تفعيلها. مجلة أوراق اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحق بن حمودة بجيجل، المجلد 03، (العدد 01)، الصفحات 155-169.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2006). الجريدة الرسمية العدد 47 في 19 جويلية 2006 ، قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، المادة 13 . الجزائر: المطبعة الرسمية.
4. المديرية العامة للضرائب . (2020). قانون الإجراءات الجبائية ، المادة 70 . الجزائر: المطبعة الرسمية.
5. المديرية العامة للضرائب . (2020). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 402 . الجزائر: المطبعة الرسمية.
6. المديرية العامة للضرائب. (2009). الندوة الوطنية لإطارات الإدارة الجبائية " عصرنة الإدارة الجبائية - المراحل القادمة - ". رسالة المديرية العامة للضرائب ، رقم خاص ، المطبعة الرسمية، 2009، الجزائر.
7. المديرية العامة للضرائب. (2012). الرقابة الجبائية عمل ثابت للإدارة الجبائية. رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 58 المطبعة الرسمية، 2012، الجزائر.
8. المديرية العامة للضرائب. (2020). ، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المادة 122. الجزائر: المطبعة الرسمية.
9. المديرية العامة للضرائب. (2020). قانون الإجراءات الجبائية ، المادة 60 . الجزائر: المطبعة الرسمية.
10. حسين طاهري. (2007). المنازعات الضريبية، شرح لقانون الإجراءات الجبائية (الإصدار الطبعة 2). الجزائر: دار الخلدونية.
11. حميد بوزيدة. (2006). النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) (أطروحة دكتوراه) . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر .
12. رشيد ونادي. (2002). دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش (حالة الجزائر)، (رسالة ماجستير). معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
13. سفيان خلوفي، و عبد الرؤوف بوجريو. (جوان، 2019). دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014) دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة. مجلة مילاف للبحوث و الدراسات، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي. ميلة. الجزائر.، المجلد 05 (العدد 01)، الصفحات 195-215.
14. عبد الفتاح جبالي. (2007). نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر . مصر: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام.
15. عبد الهادي خظراوي. (2007). المنازعات الضريبية أمام الجهات الإدارية في ضوء الإصلاحات الضريبية الجديدة في الجزائر. مجلة دراسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر (العدد 5).

16. فايز أحمد عبد الغفور حسام. (2008). العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية و أثرها على التحصيل و الجباية (مذكرة ماجستير). فلسطين، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
17. لرزق لايد. (2012). ظاهرة التهرب الضريبي و انعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، (مذكرة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
18. محمد عباس محرز. (2004). اقتصاديات الجباية والضرائب . الجزائر: دار هومة.
19. ناصر مراد. (2002). فعالية النظام الضريبي و اشكالية التهرب الضريبي (دراسة حالة الجزائر)، (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.
20. ناصر مراد. (2011). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
21. La Direction Générale Des Impôts .(2008) .La fiscalité un levier pour La promotion de L'emploi . *La lettre de la DGI n ,33 juillet 2008.Algerie* .
22. La Direction Générale Des Impôts. (2009). Loi de finances 2009 , Poursuite de La réalisation du programme de relance économique. *La lettre de la DGI , n° 37 , janvier 2009.Algerie*.
23. La Direction Générale Des Impôts .(2011) .Premier Jumelage institutionnel en Algérie (DGI-DGFIP), poursuite du processus d'amélioration des relations avec Les contribuables .*La Lettre de la DGI n ,2011 , 50 °Algerie* .
24. La Direction Générale Des Impôts .(2012) .Le Jumelage DGI – DEFIP- dix huit mois denses d'activités et de réalisations .*La Lettre de la DGI n ,.59 °Algerie*.
25. La Direction Générale Des Impôts .(2012) .Remboursement de la TVA vers plus de souplesse et d'efficacité .*La Lettre de la DGI n , 2012 , 57 °Algerie*.